العرب
الأربعاء 2019/11/27
السنة 42 العدد 11541

استدارة ألمانية لتغيير أولويات قمة برلين تجنّبا لفشلها

برلين تحاول تذليل صعوبات المؤتمر بتوسيع نطاق المحادثات الدولية

استبقت ألمانيا سيناريو فشل مؤتمر برلين الذي ستخصصه لبحث الأزمة الليبية وإيجاد تسوية سياسية تنهي الصراع الدائر بالبلد، بتوسيع نطاق المباحثات والتفاهمات الدولية والإقليمية، بعد أن ظهرت مؤشرات عن فشل الاجتماعات التحضيرية الأولى للمؤتمر. وتسعى حاليا إلى البحث في عمق الأزمة انطلاقا من التطورات الميدانية لمعركة طرابلس، وعلى ضوء تمدد الدور الروسي في ليبيا أمام قلق أميركي من استغلال موسكو للصراع على حساب مصالح الليبيين.

شدة المعارك تؤثر على مسار برلين

طرابلس – تستضيف ألمانيا في 10 ديسمبر المقبل، جولة رابعة مهمة ضمن جولات الحوار مع الدول التسع المعنية بالأزمة الليبية، في محاولة جديدة لتذليل العقبات التي تراكمت أمام القمة الدولية التي تخطط لها، قبل أن تتبخر.

واقتنعت برلين بعد ثلاث جولات عقدت على مدار الشهرين الماضيين مع وفود الدول الخمس دائمة العضوية، أن الأزمة بحاجة إلى مرونة عالية، وتفاهمات إقليمية ودولية كي تتحرك بصورة إيجابية.

وتصورت ألمانيا أن نواياها الحسنة لعقد مؤتمر لحل الأزمة تكفي لضمان التفاف المجتمع الدولي حولها، لكنها تيّقنت أن المسألة أشد صعوبة على مستويات عديدة، بما جعلها تعيد ترتيب أوراقها السياسية، وتصوّب طريق حواراتها مع قوى مختلفة لتجنّب شبح فشل القمة المنتظرة.

> ما تقوم به ألمانيا يجب أن يكون في إطار عملية سياسية متكاملة، إذا أرادت النجاح لمؤتمرها حول الأزمة الليبية

وتراجعت أجواء التفاؤل التي صاحبت إعلان ألمانيا عقد مؤتمر دولي، وباتت تواجه القمة التي كان من المقرر انعقادها في برلين نهاية أكتوبر الماضي وبداية نوفمبر الجاري، عقبات كبيرة أثرت سلبا على التقديرات المؤيدة للمؤتمر، وقادت إلى فقدان الحماس له.

وأصبح الموعد غامضا، ورهينة بمدى ما يتحقق من تقدم عملي على مسار المناقشات التي تقوم بها الدولة الراعية مع أطراف عديدة، حيث تيقنت ألمانيا أن الأزمة لها أبعاد شائكة، تستلزم المزيد من المباحثات كي تخرج القمة بإجراءات يمكن تطبيقها على الأرض.

وأدت العراقيل الكثيرة إلى تشاؤم برلين للدرجة التي جعلتها تفكر في عقد قمة بمن حضر، ودون التفات لما يمكن أن تسفر عنه من مخرجات تساهم في حل الأزمة الليبية، وتميل إلى القبول بنتائج شبيهة لما توصل إليه كل من مؤتمر باريس وباليرمو العام الماضي.

وتؤكد هذه القناعة حجم القلق الذي ينتاب الدول الراغبة في تسوية الأزمة نهائيا، لأنها ترى تكرارا لما سبق، وإصرارا على إعادة الدوران في حلقة مفرغة.

وحاولت هذه الدول كفّ برلين عن المضي في هذا الطريق، لأنه يكرس للأوضاع الراهنة، ويمنح الميليشيات والكتائب المسلحة والقوى التي تدعمها دفعة سياسية لمواصلة خلط الأوراق، والابتعاد كثيرا عن التسوية المطلوبة.

وقالت مصادر عربية لـ"العرب"، إن "فكرة عقد مؤتمر لحد ذاته فقط خطيرة وتعيد الأزمة إلى المربع الأول، وعلى برلين النظر في رؤيتها مرة أخرى، وتعمل بجدية مع جميع الأطراف الفاعلة، وتلتفت إلى الأولويات التي تفرض العمل على مسارات متوازية في آن واحد".

وشرحت المصادر هذه الفكرة، قائلة، "الخطاب السياسي لكل الدول تقريبا يتوافق حول العناوين العريضة، مثل وقف المعارك، ومحاربة الميليشيات والإرهاب، ورفض سيطرة تيار الإسلام السياسي، والتوزيع العادل للثروة، لكنها تختلف في تفاصيل كل نقطة، وتتحكم فيها مصالح هذه الدولة أو تلك، وليست مصالح الشعب الليبي".

وأضافت لـ"العرب"، أن "برلين أخذت تقتنع بهذه الرؤية في جولة وفود الدول المعنية التي عقدت في 21 نوفمبر الحالي، عندما وجدت ممانعة قوية حيال صيغة "عقد مؤتمر والسلام".

وتسعى الآن إلى التباحث بعمق في قضايا جوهرية، وتعمل بالتنسيق مع البعثة الأممية في ليبيا على تبني صيغة تعتمد على المسارات المتوازية لكل قضية، وتحقيق نجاحات عامة تسهّل الخروج برؤية للدول المعنية يمكن تطبيقها على الأرض.

وأكدت المصادر، "أن لقاء 10 ديسمبر المقبل، سيكشف الكثير من التفاصيل حول الخطوة القادمة، وما تقوم به ألمانيا يجب أن يكون في إطار عملية سياسية متكاملة، إذا أرادت النجاح لمؤتمرها، وتستمر حتى تصل إلى نتيجة محددة، ثم تختتم بقمة دولية، أو تعقد القمة عند خطوط ما يتأكد فيها الجميع أن العملية السياسية ماضية بشكل سليم، وفي الحالتين من الضروري أن تكون هناك إجراءات ملموسة على الأرض، يطمئن لها الشعب الليبي ويدعمها".

ويرى متابعون، أن التعقيدات التي دخلها مؤتمر ألمانيا ما كان لها لتحدث، أو على الأقل تتراجع حدّتها، لو أن برلين وضعت العربة أمام الحصان منذ البداية، وأجرت حوارات موسّعة مع الدول المعنية للحل، وتتفهم حقيقة الأوضاع على الأرض أولا، قبل أن تعلن عن مؤتمرها.

وأوضح هؤلاء أن ألمانيا بدأت تتدارك هذا الخطأ، غير أن هذا التحول جاء متأخرا، حيث قامت قوى عديدة بالاستعداد لما بعد مؤتمر برلين، باعتباره تطورا حاسما في عمر الأزمة الليبية، وقامت بإجراءات لتحسين موقفها على الأرض، كي لا يتم استثناؤها أو تهميشها في أي تسوية تتمخض عن هذا المسار، ما أدى إلى ارتفاع معدل العنف في طرابلس وغيرها الفترة الماضية.

وتتغذى بعض القوى المحلية والإقليمية والدولية على المعارك، اعتقادا بأنها ترفع من مستوى مكانتها في أي مفاوضات سياسية، وفي ظل عدم قدرة الأطراف الداخلية على الحل تتزايد الطموحات للاستثمار في العنف، وقد تقوم قوى كبرى بجس نبض ثم تتبنى، بصورة غير مباشرة، عملية تهيئة للأجواء للتفاعل مع الأزمة مباشرة ورسميا.

ونشرت وسائل إعلام أميركية تقارير عدة حول نشاط روسي مكثف في ليبيا على أصعدة متنوعة ومع جهات مختلفة، وبرزت "واغنر" كشركة أمن روسية معروفة تقوم بمدّ المتقاتلين بعناصر مدربة، وهو ما أزعج الإدارة الأميركية، خشية أن تكون ستارا لعلميات خفية، وتفضي للمزيد من التمدد الروسي على الساحة الليبية.

وتفاعلت هذه المعطيات سريعا، وقادت إلى عقد لقاء عاجل بين وفد أميركي والمشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، الاثنين، تطرق إلى مناقشة الخطوات الرامية إلى وقف القتال وتحقيق حل سياسي، ودعم وحدة الأراضي الليبية. وعبّرت واشنطن عن قلقها الشديد بشأن "استغلال روسيا للصراع على حساب الشعب الليبي".

وعلمت "العرب"، أن "اللقاء جرى في العاصمة الأردنية عمّان، الأحد، وبدت واشنطن غير مرتاحة لتنامي الدور الروسي، في وقت تمثّل فيه ليبيا واحدة من مصادر النفط الرئيسية".

وأشار متابعون إلى أن سقوط طائرة إيطالية دون طيار فوق طرابلس، ثم اختفاء (أو سقوط) طائرة أميركية تابعة لأفريكوم مؤخرا، يمثل تحولا نوعيا في المعارك الدائرة في ليبيا، ويمكن أن يزيد الأزمة اشتعالا، في ظل اتساع قدرة القوى المتحاربة للحصول على مساعدات عسكرية متقدمة، وخرق حظر استيرادها.

وتوقعت مصادر سياسية قريبة من الأزمة الليبية، أن يؤثر المحدد الروسي وسخونة المعارك، على مسار برلين، ويفرضا على واشنطن تقديم الدعم السياسي اللازم للمؤتمر، حتى لا تجد نفسها مضطرة إلى الانخراط في الأزمة مباشرة، وهي تنسحب من بعض مواقعها في المنطقة.

وأضافت المصادر لـ"العرب"، أن "الأزمة الليبية فريدة، من حيث قلة السكان ووفرة الموارد، وكثافة القوى المعنية بها، وسط كل ذلك لا توجد جهة كبيرة أو صغيرة تملك عصا سحرية للحل، الأمر الذي يفرض التكاتف رضائيا أو قسريا، لأن خروج الأزمة من عقالها يحمل تداعيات تفوق قضايا الهجرة غير الشرعية والإرهاب والنفط والغاز، وقد يصل بها إلى صدام دولي على النفوذ، لا أحد على استعداد للانتظار والدخول فيه في هذه المرحلة".

فرنسا تعدّل موقفها من أزمة الجزائر مع اقتراب الانتخابات الرئاسية

صابر بليدي

الجزائر – عدّلت الدبلوماسية الفرنسية من موقفها تجاه الأوضاع السياسية السائدة في الجزائر منذ عشرة أشهر، بشكل يزيد من الغموض حول مصير الاستحقاق الرئاسي المقرر بعد نحو أسبوعين، حيث أدرج وزير خارجيتها جون إيف لودريان مفردات جديدة في تصريحه الأخير، توحي إلى أن باريس تريد التزام موقف محايد بين السلطة والحراك المعارض.

وشدد وزير الخارجية الفرنسي جون إيف لودريان، في تصريح أدلى به لصحيفة "بروفانس" المحلية، الثلاثاء، على أن الحل في الجزائر يكمن في "حوار حقيقي واحترام الحريات "، وهي المقاربة التي تتبناها العديد من الأطراف السياسية في الجزائر للخروج من الأزمة، وقدمت في شكل مبادرات سياسية حتى عشية الإقرار بموعد تنظيم الانتخابات الرئاسية.

وشكّل الحوار المفتوح والتمكين للحريات صلب المطالب التي رفعتها قوى سياسية وشخصيات مستقلة، وحتى لجنة الحوار، وأبدى حينها رئيس الدولة المؤقت عبدالقادر بن صالح، التفاعل معها، قبل أن يقطع الرجل القوي في السلطة والمؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح، الطريق على المبادرة ويفرض أجندة السلطة الفعلية.

وقال لودريان، إن "الحل يكمن في حوار ديمقراطي يتيح للجميع التعبير عن آرائهم بلا خوف، وأن تحترم حريات التعبير والديانة والصحافة والتظاهر بشكل تام".

وتوحي تصريحات لودريان، إلى أن باريس بصدد بلورة موقف سياسي تجاه الأزمة السياسية في الجزائر، بشكل ينهي حالة التواطؤ مع السلطة طيلة الأشهر الماضية، حيث كانت سلطات الإليزيه تؤيد المخارج التي تضعها السلطة الجزائرية، حتى قبل تنحّي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، مطلع أبريل الماضي.

ويبدو أن باريس التي تحوز على حصرية النفوذ السياسي والاقتصادي في الجزائر لعوامل تاريخية، قد وقعت تحت ضغط غير معلن من طرف المجموعة الأوروبية، التي لا تريد تجاوز نفوذ باريس، لكنها منزعجة من استمرار الأزمة السياسية في الجزائر.

ويتجه الإليزيه إلى بلورة موقف محايد بين طرفي النزاع، وهو يدفع إلى انتظار تغيرات في موازين القوة داخل البلاد، باعتبار أمنيات فرنسا هي بمثابة أوامر لمستعمراتها القديمة.

وعبّر لودريان، عن أمنية بلاده في "تمكن الجزائريين الذين أثبتوا نضجا مثاليا، أمر تحديدها، وأن الأمر الوحيد الذي ترغب فيه فرنسا، هو أن يجد الجزائريون معا درب الانتقال الديمقراطي"، في إشارة إلى ضرورة اشتراك جميع الأطراف في بلورة حل نهائي لتحقيق الانتقال الديمقراطي في البلاد.

وجاء تصريح لودريان، بشأن الوضع الجزائري، في خضم لغط كبير أثارته دعوة البرلماني الفرنسي رفائيل غلوكسمان، البرلمان الأوروبي إلى تخصيص جلسة علنية لمناقشة الوضع السياسي في الجزائر، وتمت دعوة النقابي والناشط السياسي المعارض رشيد معلاوي، لتقديم عرض عن الوضع السائد في بلاده.

وهو ما روجت له السلطة الجزائرية والدوائر السياسية الموالية لها، في سياق "المؤامرة الخارجية والتدخل الأجنبي"، حيث عبّر عدد من المرشحين للانتخابات الرئاسية على غرار عبدالقادر بن قرينة وعلي بنفليس، عن رفضهما لأي "تدخل في الشأن الداخلي"، وشددا على أن المقاربة الانتخابية باتت مصدر إزعاج لأطراف خارجية.

وذكر مصدر مطلع لـ"العرب"، أن الدبلوماسية الجزائرية جنّدت جميع دوائرها للحيلولة دون عرض البرلمان الأوروبي للملف الجزائري، أو إصدار أي لائحة أو بيان يدين السلطات الجزائرية، حول ممارسات التضييق وقمع المعارضين والمحتجين، وفرض انتخابات رفضها الشارع منذ الإعلان عن موعدها.

ولفت إلى أن الخارجية الجزائرية استدعت سفير الاتحاد الأوروبي إلى مصالحها في العاصمة مؤخرا، لنقل احتجاجها على تحركات سياسية ودبلوماسية في أوروبا بغرض طرح الملف الجزائري، كما أوعزت إلى السفراء والقناصلة في العواصم الأوربية مباشرة اتصالات مع الحكومات المحلية للحيلولة دون تناول الوضع الداخلي في البرلمان الأوروبي.

وأمام تصاعد وتيرة الاحتجاجات السياسية في البلاد، على تنظيم الانتخابات الرئاسية في الظروف والأوضاع السائدة، وبداية انفلات الوضع الداخلي إلى التدويل، والتصريحات الجديدة لوزير الخارجية الفرنسي، يزداد مصير الاستحقاق غموضا، لاسيما في ظل الدعوات لإضرابات شاملة وعصيان مدني خلال الأيام القادمة.

> الديبلوماسية الجزائرية جنّدت جميع دوائرها للحيلولة دون عرض البرلمان الأوروبي للملف الجزائري

وتحاول بعض الأطراف البحث عن مخارج لإنقاذ الاستحقاق الرئاسي، حيث صرّح رئيس جبهة العدالة والبناء عبدالله جاب الله، بأن "الانتخابات الرئاسية مآلها الفشل، ومهما كانت النتائج فإن الرئيس القادم سيرث تركة ثقيلة يصعب عليه التعاطي معها داخليا وخارجيا".

ورجحت بعض الأطراف إمكانية الذهاب إلى الانتخابات، مع إلغاء السلطة المستقلة للانتخابات والمجلس الدستوري للنتائج التي تفرزها، تحت مبررات معينة، وهو ما سيفضي إلى إلغاء غير مباشر للاستحقاق والعودة إلى البحث عن حلول جادة للأزمة السياسية التي دخلت شهرها العاشر.

الجزائر ترفض تدويل أزمتها الداخلية

اتحاد الشغل لن يكون طرفا في حكومة تونس

تونس - ألمح أمين عام الاتحاد العام التونسي للشغل نورالدين الطبوبي إلى أنه لن يكون على وفاق مع الائتلاف الحاكم الذي يجري تكوينه من قبل رئيس الحكومة المكلف، في ظل التوتر القائم بين المنظمة النقابية وأحزاب سياسية صاعدة.

وقال الطبوبي، في كلمة له خلال اجتماع عمالي بجهة نابل، الثلاثاء، إن "الاتحاد لن يكون طرفا في الائتلاف الحكومي ولا ممثلا في المجالس الجهوية" كما انتقد ما اعتبره عمليات "شيطنة" ممنهجة ضد الاتحاد.

وتسود حالة من التوتر بين النقابة الأكبر في تونس، ذات النفوذ الاجتماعي والسياسي، وبعض القوى السياسية وفي مقدمتها "ائتلاف الكرامة" اليميني المحافظ والصاعد حديثا إلى البرلمان، والذي كان قد وجه اتهامات بالفساد المالي إلى المنظمة النقابية.

ويجري ائتلاف الكرامة مشاورات مع رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي ومرشح الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية حركة النهضة الإسلامية، للانضمام إلى الائتلاف الحكومي.

ويضفي طول المشاورات وعدم وضوح برامج رئيس الحكومة المكلف بالشكوك حول قدرته على تشكيل حكومة ودعا الطبوبي في كلمته إلى التعجيل بتشكيل الحكومة والتحلي "بالمسؤولية والروح الوطنية وكذلك الإسراع بمناقشة قانون الموازنة للعام القادم".